مقدمة

تضطلع الجامعة بدور رئيسي ومحوري في إستراتيجيات وخطط التنمية التي تنتهجها الدول الساعية للتطور والتقدم ،فالجامعة هي منبع الأفكار الخلاقة ، كما يقع علي عاتقها تزويد الاقتصاد بما يحتاجه من موارد بشرية مؤهلة ومتناغمة مع احتياجات ومتطلبات التنمية.

لقد عرفت الجامعة الجزائرية في العشرية الأخيرة تزايداً في عدد الطلبة الجدد المسجلين سعيا منهم في اكتساب المهارات والمعارف التي تمكنهم من تحسين مستواهم المعرفي والمهاري والإبداعي ومن ثم تزايد احتمالات فرص التوظيف أو التدرج في السلم الوظيفي بالنسبة للأفراد الذين هم في حالة نشاط.

إن التطور الذي شهدته الجامعة من حيث عدد المقبلين علي الدراسة يشكل بالنسبة للجامعة تحدي من نوع خاص ، وذلك من حيث الكفاية الداخلية للجامعة سواء تعلق الأمر بالكفاية من الوسائل البيداغوجية من أقسام ومخابر ... أو الطاقم التأطيري الذي تقع علي عاتقه مهمة تأطير وتكوين هذا الكم الهائل من الوافدين الجدد ، سواء من ناحية الكم أو من حيث النوعية ومستوي تأهيل الأساتذة ، لكن التحدي الأساسي يكمن في الكفاية الخارجية للجامعة وذلك من خلال ضرورة مواكبة وتناغم مخرجاتها مع متطلبات التمنية و بالأخص احتياجات الوظيفة ، وعلية فالموائمة المنشودة هنا هي الموائمة النوعية لا الكمية ، وهذا ما يحيلنا إلي التطرق حول نوعية البرامج التكوينية المعتمدة في الجامعة الجزائرية ، وإلي أي مدي تتكيف وتتجدد هذه البرامج كاستجابة للمتغيرات الخارجية المتعلقة خصوصا بالوسط الاقتصادي والاجتماعي

من جهة ، وإرهاصات العولمة من جهة ثانية والتي تفرض علي الجامعة أن تعد مخرجاتها لتتلاءم مع متطلبات البيئة المحلية والعالمية باعتبارنا أصبحنا نعيش في قرية واحدة.

إن الجامعة الجزائرية اليوم هي مطالبة أكثر من أي وقت مضى أن تكون نظاماً مفتوحاً لا أن ترضي لنفسها أن تبقي منغلقة ومتقوقعة ،صحيح إن الانفتاح علي المحيط الاقتصادي والاجتماعي والتكيف مع متطلباته له تكلفته ، ولكنه طريق الاستمرارية والنجاح و الريادة ،إلا أن الرضا بالانغلاق وعدم الاستجابة للمتغيرات الخارجية والخوف من التغيير والتكاليف يعني الرضا بما هو محقق وعدم السعي إلي ما هو أفضل .

إن التوجه العالمي في قطاع التعليم العالي مبني في الأساس علي نظام LMD ، فهو السائد في أوروبا والعديد من الدول الأخرى ، وهو بذلك يدخل في إطار نمط موحد عالمي للتعليم العالي فنحن في زمن عولمة قطاع التعليم العالي .

أن التكوين الجديد الذي يرمي إليه هذا الإصلاح من خلال اعتماد نظام ل م د المبني أساسا على ثلاثة أطوار التكوينية (ليسانس ، ماستر ، دكتوراه) هو تكوين يتم تصميمه من طرف الأسرة العلمية وفق المعايير الدولية مما يجعل هيكلة التعليم العالي في الجزائر متساوية مع نظيراتها في العالم ، ويضفي على الشهادات الوطنية مقروئية أفضل عل الصعيدين الإقليمي والدولي.و في دراستنا هذه قسمنا موضوع المذكرة إلى خمسة فصول الفصل الأول يتمثل في الجانب النظري للدراسة الذي تطرقنا فيه أسباب اختيار الموضوع وأهمية دراستنا له ووضحنا أهداف الدراسة مع عرض الإشكالية لتحديد المفاهيم لكشف الغموض عن الموضوع تليها الدراسات السابقة.

الفصل الثاني واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر قمنا بتعريف التعليم العالي بالجزائر أي الجامعة و تطور الجامعة الجزائرية و التحديات التي واجهت التعليم العالي في الجزائر .

أما الفصل الثالث فتطرقنا إلى منظومة التكوين في نظام LMD ونشأة وتطور والإصلاحات التي شهدها هذا النظام.

أما الفصل الرابع فتحدثنا عن الإجراءات المنهجية للدراسة كالعينة وطرق اختيارها ، ومجالات الدراسة و تقنيات الدراسة

أما الفصل الخامس فهو عرض وتفسير ومناقشة النتائج ، لنتوصل الى نتائج العامة .

وفي الأخير الخاتمة العامة